العدد (1889) السنة الثامنة - الأربعاء (25) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

معظمهم من الاطفال والأرامل...البحث عن الرزق وسط المخاطر

أحـــلام ضـائـعـة بـيـن أكـداس الـنـفـايـات!

ساعات الفجر الأولى في بغداد تشهد عادة انطلاق عشرات الأطفال والمراهقين بحثا في النفايات وهم بعيدون عن كتبهم وحقائبهم ومقاعد الدراسة والرقيب، فضلا عن امتهان هذا "العمل" مئات النساء اللواتي تكلفن بمسؤولية عيش أولادهن بعد أن فقدن أزواجهن بسبب الحروب التي خاضها النظام السابق والعمليات الإرهابية التي تلت سقوطه في التاسع من نيسان ٢٠٠٣.

تحقيق وتصوير
إينـاس طـارق

أكرم البالغ من العمر ١٣سنة يخرج فجر كل يوم (بحثاً عن الرزق) على حد تعبيره، فهو المعيل الوحيد لإخوته الصغار وأمه بعد أن فقد أباه في انفجار سيارة مفخخة العام الفائت، يقول أكرم:العمل على تجميع مخلفات القناني الغازية وقطع النايلون شاق جداً، وليس بالعمل السهل كما يتصوره البعض، فتجميع كل كيلو من القناني الفارغة مقابل ١٢٥٠ ديناراً فقط، وهو أيضاً لا يخلو من الخطورة فقد تعرض الكثير من أصدقائي إلى الإصابة بسبب انفجار العبوات الناسفة المخبأة في أكوام النفايات او التي يضعها المسلحون في الصباح الباكر على الجزرات الوسطية او زرعها بين القناني الفارغة حتى لا يكتشف أمرها،ويتابع أكرم طريقه وهو يربط بكفيه المليئة بالتشققات (رأس الكيس)المخصص لحمل القناني الفارغة ليرفعه فيما بعد ويضعه على كتفه ليجوب الشوارع والأزقة بحثا عن غيرها.

المنافسة العالية

خلال جولتنا في منطقة ألعبيدي والفضيلية وسبع قصور ومدينة الصدر التي ينتشر فيها عدد لا باس به من المعامل الخاصة بضغط سدادات القناني الغازية التقينا صاحب احد تلك المعامل "سرمد" الذي حدثنا عن عمله قائلا: اشتري عبوات المشروبات الغازية الفارغة بسعر ١٢٥٠ ديناراً للكيلو الواحد،ويصل إعداد الباعة إلى خمسين بائعاً باليوم الواحد الذين يزودون معملي بهذه القناني تتراوح أعمارهم بين (٦و١٧سنة) من الجنسين،وأعرب سرمد عن قلقه من جراء مضايقات بعض المفتشين في وزارة الصحة وتهديده بشكل مستمر باغلاق معمله الذي قد يحرم عشرات الأطفال والشباب من كسب قوتهم اليومي.

مزايدات النفايات

وتلاقي مهنة جمع القناني وقطع البلاستك من النفايات منافسة عالية بين ممتهنيها فيقول حبيب ١٧ سنة: بسبب كثرة المتهنين وتزايدهم اصبح هنالك تنافس كبير،فنقوم بالتسابق إلى اماكن كثرة هذه النفايات بغية الحصول على اوزان اكثر من التي يحصل عليها اقراننا لنبيعها بالسوق مما يشكل لنا دخلاً بسيطاً،وقد تظهر في بعض الاحيان مزايدات على بعض أكوام القمامة التي تنقلها السيارات وتتم المزايدات بين المشرفين على رفعها وأصحاب المعامل او المستفيدين من هذه النفايات، حيث تباع حمولة السيارة لليوم الواحد بمبلغ ٥٠ الف دينار.

يقول احد سائقي سيارات نقل النفايات من الحاويات إلى المكابس الخاصة:هذه المهنة الطارئة على المجتمع أختص بها الاطفال والنساء من الشرائح الفقيرة بل والمعدمة من الذين يسعون لتغطية نفقات عائلاتهم ومعظمهم يعيش في مناطق تعاني الاهمال مثل سبع قصور، والعبيدي والكثير من المناطق الفقيرة الاخرى،ويعتبرون من العوائل المسحوقة اقتصادياً وقد جعلتهم هذه المهنة يمارسون عملهم بعيداً عن مناطق سكناهم ويعملون احياناً بشكل سري ولا يحاول العاملون في هذه المهنة الكشف او اظهار انفسهم محاولة منهم لعدم تعريف انفسهم.

وللنساء نصيب

منار (١٢سنة) كانت تتلقف القناني الفارغة من السيارات التي يستقلها الركاب حيث تقبع منار جالسة على احد الأرصفة مفترشة بسطية لبيع قناني الماء والمشروبات الغازية والعائدة إلى أخيها الأكبر منها بعام واحد،تقول منار:تركت المدرسة بعد أن تعرض أبي إلى مرض عضال اقعده عن الحركة وبدأت العمل بتجميع القناني الفارغة بالقرب من بسطية أخي فالمسؤولية الملقاة على عاتقنا كبيرة جداً وتساءلت منار:ما فائدة الدراسة امام جوع عائلتي؟!

اما قصة بيداء ذات الأربعة عشر ربيعاً فقصتها لا تختلف كثيراً عن قصة منار فهي ابنة لأبوين مطلقين تعيش مع امها في دار مهجورة وسط خرابة في معسكر الرشيد جنوب شرقي بغداد، تقول بيداء ادور على محال الاسواق لجمع القناني وانا خائفة من المجهول على الرغم من ملازمة جارتنا ام محمد التي تجمع القناني معي أيضاً،ام محمد علقت على كلام بيداء قائلة: الفقر أولا وأخيرا هو الذي يجعلنا نعمل بهذا العمل الذي يسبب لنا العديد من الأمراض.

الرأي الطبي

يقول الدكتور عبد الله طبيب في المركز الصحي في منطقة الشالجية: أن الفقراء يبحثون في القمامة على كل ما يمكن اعادة تدويره او بيعه غير مدركين لما يمكن أن يصيبهم من جراء ذلك.فالأمراض البكتيرية والفيروسية تنتقل بسهولة من مخلفات المستشفيات والعيادات والمصانع وقمامات البيوت إلى أجسامهم،مشيراً إلى أن المشكلة حقيقية ويجب البحث عن حلول لها وان اعراض الاصابات بامراض التلوث والفايروسات اصبحت تملأ المستشفيات والعيادات الطبية.

تحذيرات دولية

لكل ظاهرة مقومات ترتكز عليها ولكل مقومات اسباب،الظاهرة اصلها الفقر والفقر ليس محلياً او اقليمياً بل هو دولي حيث تشير المصادرالى أن ١٠٢ من دول العالم يعاني سكانهاالفقر بنسب متفاوتة بين دولة واخرى وتشير المصادر إلى أن ليس هناك سبب في أن يعمل هؤلاء الاطفال بهذا العمل غير الفقر المدقع (قيل في السابق الحروب تلد الفقراء) لكن فقراء العراق من نوع خاص هؤلاء لا يجدون ما يسد رمق العيش في بلد يملك اكبر احتياطي نفطي.

وأشارت دراسة أخيرة أشرفت عليها منظمة يونسيف "اسن" الفرنسية، أن قرابة خمسة ملايين طفل يتيم بينهم نصف مليون طفل مشرد واكثر من مليوني ارملة يعانون الفقر في العراق.

فالبطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي للفرد العراقي وعدم قدرة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية استيعاب الكم الهائل للايتام والارامل كلها تقف وغيرها وراء هذه الظاهرة.

وهناك تحذيرات من قبل منظمات دولية ومحلية عن تزايد عدد الاطفال والنساء بشوارع بغداد والمحافظات الاخرى بحثا عن النفايات،وفي تقرير سابق لمنظمة اليونسيف اعربت عن قلقها من استفحال ظاهرة الاطفال والنساء الذين يعيشون على بيع الفوارغ وان اكثر من نصف العاملين بتجميع النفايات معرضون للاصابة بامراض خطيرة.

وأخيراً متى تنتهي هذه الظاهرة التي انتشرت بين الفقراء،فلا يمكن أن نجد محال تجارية او ازقة سكنية تخلو من هؤلاء حاملي اكياس القناني الفارغة وبمجرد أن تلمح عينه قنينة فارغة يسرع إلى التقاطها لعلها تسعفه بدينار اضافي ينفقه لشراء وجبة طعام.

متى نرى هؤلاء يسكنون في بيوت بنيت جدرانها من الطابوق بدلاً من الصفائح المعدنية، ويشربون الماء الصافي بدلاًمن ماء الآبار،متى سوف يحملون حقائب المدارس بدلاًمن اكياس النفايات؟ اسئلة عديدة نطرحها وهم أيضاً يطرحونها على كل مسؤول عراقي يمر بموكبه يومياً ويراهم يجوبون الشوارع بحثاً عن النفايات.

انفجار المولدات وشحة الوقود

شركة توزيع بغداد للمنتجات النفطية: زيادة قادمة في حصة "الكاز"..وأصحاب المولدات يؤكدون عدم كفايتها

الساعة الثانية ظهرا ولا حاجة لأن أقول لكم ماذا يحدث في هذا الوقت خصوصا اذا كنت تسكن في الطابق الرابع في عمارة تتكون من العدد نفسه، وشقتي تقع بجوار الشمس! او هكذا اشعر! ففي درجات الحرارة المتصاعدة تتضاعف المعاناة مع وجودي بين أربعة أطفال وزوجة لا تكف عن الكلام، والطلبات لا تهدئ وتيرتها، أين الخضار؟ اين الرز؟ اين حليب الأطفال، اين الماء؟ وأخيراً الكهرباء انقطعت! سكنت الأصوات وانقطعت الأسئلة، انتظرنا طويلا ولكن لم نسمع صوت المولدة الكبيرة وهي تبعث دويا وسوادا يملأ الجو! تكلمت من جديد، "روح لابو المولدة"، نفذت الامر ووضعت "الخاولي" المبلل على رأسي، وصلت الى "ابو حسام" الرجل الضخم الذي تلطخت "دشداشته" بالدهن الاسود ويتصبب عرقا، ترددت قليلا قبل ان اسأله لان وجهه لم يكن مشجعا على ان استفسر منه عن سبب عدم تشغيل المولدة! التفت الي وقال "لا تسألني ماكو كاز"!

وائـل نـعـمـة..... تـصـويـر أحـمـد عـبـدالله

"ابو حسام" مسؤول عن اكثر من خمسين عائلة، قاموا بسحب خطوط من مولدته الضخمة التي ومع ارتفاع درجات الحرارة وازدياد الحمل على المولدة الواحدة دعمها باخرى فأصبح لديه أكثر من ١٠٠٠ (كي في)، هو يدرك ان الاهالي يكيلون له الشتائم في السر والعلن لانه قام باطفائها، لكن له اسبابه الموضوعية التي يسوقها لنا "الكاز اكثر المعوقات التي تحول دون عمل المولدة بشكل صحيح إضافة الى التخوف من انفجار المولدة بسبب الحرارة العالية، ونحن الان نعاني من شحة المياه أيضاً، لتبريد المولدة".

انفجار المولدات

وفي الآونة الأخيرة شهدت بعض مناطق بغداد والمحافظات حوادث جراء انفجار المولدات الاهلية بسبب ارتفاع درجات الحرارة، فقد استشهد عدد من المواطنين بحي الشعب واصيب اخرون بجروح جراء انفجار مولدتين اهليتين متجاورتين وقد ادى الانفجار الى احداث حريق كبير، يذكر ان المنطقة كانت قد شهدت قبل ايام حادثاً مماثلاً نتيجة انفجار مولدة اهلية أيضاً. وكذلك قتل عشرون شخصا في الأقل وجرح العشرات في انفجار هز مدينة البصرة، واشارت التقارير إلى أنه نجم عن انفجار مولد كهرباء وسط احد الأسواق في مركز المدينة. كما وقع الانفجار في وقت سابق في سوق العشار المزدحم وسط البصرة، وقالت الشرطة هناك إن الانفجار نجم عن سوء عمل أحدى مولدات الطاقة الكهربائية في السوق.ومن جانبها ترمي الدفاع المدني بالائمة في حرائق المولدات على "أصحاب المولدات" التي "لم تستمع لعشرات التحذيرات التي أطلقوها من خطورة الربط العشوائي للاسلاك".

الارتفاع الطردي

"أم محمد" من سكنة حي الجهاد تشكو من سوء عمل المولدة الخاصة في المنطقة وتلخص كلامها في "رفع اجور الامبير من ١٢ الف دينار في الشتاء الى ١٥ الفاً ومن ثم اصبح الان ١٨ الفاً"، صاحب المولدة يرفع الاجور ثلاثة آلاف بشكل طردي مع ارتفاع درجات الحرارة، هذا بالاضافة الى انه سحب كل الماء من المنطقة لانه يضع "مضخات الحرامي"، وكذلك اهالي المنطقة يشكون من الانقطاعات المتكررة بذريعة ان المولدة سخنت ويجب إطفاؤها.

الكثير من اصحاب المولدات يحملون وزارة النفط مسؤولية ارتفاع اسعار "الامبيرات"، كما يشكو عدد من اصحاب الفنادق عدم كفاية "الكاز" المجهز من قبل الوزارة وتاثيره على عملهم وعلى مستقبل قطاع الفنادق في البلاد، حيث يقول "مصطفى" مدير فندق اطلس "لدي اكثر من مولدة وبسعة ٣٥٠ (كي في) والحصة التي نأخذها من الوقود نحتاج الى ضعفها لمواصلة عملنا"، زبون الفنادق،خصوصا في اوقات الصيف، اكثر شيء يحتاجه التبريد المستمر في الغرفة لذلك أصحاب الفنادق يحرصون على تشغيل المولدة ٢٤ ساعة لجلب الزبائن. "مصطفى" يستهلك في المولدة شهريا قرابة ١٥ الف لتر بينما ما يأخذه من وزارة النفط يصل الى ٧ آلاف لتر شهريا.

فوضى ورشاوى

بعض اصحاب المولدات يعانون من مشكلة الحصول على الوقود المخصص من قبل وزارة النفط بسبب عدم التنظيم في منافذ التجهيز، حيث يقول "ابو حاتم" صاحب مولدة اهلية في شارع فلسطين "العمال القائمون على تجهيز الوقود في المحطات والمستودعات يتعمدون التأخير حتى يحصلوا على مبالغ "رشوى" مقابل سرعة العمل في التجهيز، والا نتاخر في الحصول على الكاز"، فيما شكا آخرون من قضية تجديد الدفاتر الخاصة بالتجهيز التي يقول عنها "حيدر" وهو يحاول تشغيل المولدة بعد انقطاع الكهرباء "كل صاحب مولدة يملك دفتراً خاصاً يذكر فيه كمية الوقود المجهز، وهذا الدفتر يجدد كل فترة وعند المراجعة أحياناً نتأخر شهرا او اكثر مما يؤدي الى توقف تجهيزنا بالوقود وبالنتيجة سنقوم بقطع الكهرباء عن المواطن"، في حين "سجاد" صاحب مولدة في منطقة السعدون يفضل الحصول على "الكاز" من السوق السوداء ولا يفضل ان يحصل على حصة الوزارة، حفاظا على الوقت والتخلص من الروتين وبالإضافة الى عمله بصعوبة الحصول على دفتر التجهيز، حيث يقول "لدينا مولدة أخرى في منطقة بغداد الجديدة وقدمنا لشركة التجهيز طلب الحصول على حصة الوقود ومر شهران ولم تأت اللجنة التي يجب ان تكشف عن المولدة لتحدد الحصة".

الحصة غير كافية

بالمقابل يبرر أصحاب المولدات الأهلية أسباب ارتفاع سعر الامبير الى ارتفاع سعر "الكاز"، حيث يقول "سعد" صاحب مولدة تقع أسفل احدى العمارات السكنية في منطقة الكرادة "الحصة التي نستلمها من الوقود المقررة لنا من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية بالتأكيد غير كافية"، حيث يذكر ان الحصص المقررة أصبحت الان ٢٥ لتراً لل (كي في) الواحد، واستهلاكه اليومي يصل الى ١٠٠٠ لتر، وهو يجهز وحسب الحصة شهريا ٢٠ ألف لتر مما يجعله يحتاج الى ١٠ آلاف أخرى يشتريها من السوق السوداء والتي تكلفه قرابة العشرة ملايين دينار. حيث يضيف "وألا سنكون مضطرين الى إيقاف المولدات وهو امر لا يتقبله المواطن، والأسعار المرتفعة للوقود التي تصل الى ٩٥٠ ديناراً للتر الواحد تجعلنا مضطرين الى ان نقوم برفع اسعار الامبيرات، خاصة في ايام شحة الكاز وذلك لأننا لا نملك الخزانات العملاقة التي تخزن بها هذه المادة فشراؤنا محدود حسب الحاجة ووفقا لعدد الخزانات الصغيرة التي بحوزتنا وسعتها التي لا تتجاوز الخمسة آلاف لتر فقط".

زيادة قادمة

فيما يقول علي الموسوي (مدير شركة توزيع بغداد للمنتجات النفطية)، "هناك نوعان من المولدات التي نقوم بتجهيزها، الاولى هي المولدات الأهلية التي تجهز المواطنين بالتيار الكهربائي سواءا كانت السكنية او التجارية، والنوع الآخر هو مولدات دوائر الدولة ومولدات المنظمات والمؤسسات غير الحكومية والإعلامية والشركات وغيرها"، ويشير في حديثه لـ(المدى) الى ان حصة تجهيز الوقود كانت في البداية في فصل الشتاء ١٣ لتراً لل (كي في) الواحد، وعند حلول فصل الصيف قمنا بزيادة الحصة في ١/ ٦ الى ٢٠ لتراً، ومن ثم أخيراً في ١\٨ مع ارتفاع درجات الحرارة عن معدلاتها الطبيعية زادت الى ٢٥ لتراً.

وأوضح ان الزيادات السابقة في حصة الوقود شملت الفئتين من المولدات، في حين الزيادة الأخيرة شملت فقط الفئة الاولى وهي المولدات التي تجهز المواطنين.

وأكد "الموسوي" من تاريخ ١\٩ سوف تشمل كل دوائر الدولة والمؤسسات غير الحكومية بالزيادة الجديدة وهي ٢٥ لتراً لل(كي في) الواحد، ويوضح ان سبب تأخر او عدم شمول الفئة الثانية من المولدات بالزيادة الأخيرة الى قضايا وحسابات فنية هي من عرقلت أعطاء الـ ٢٥ لتراً لكل المولدات.

الأخطاء واردة

"الموسوي" ينوه الى ان العمل في الشركة كثير جدا سيما ان عدد المولدات التي يقومون بتجهيزها في بغداد يبلغ تقريبا ١٠ الاف مولدة بمعدل سعة لاتقل عن ٢٥٠ -٣٠٠ (كي في)، ويقومون بتجهيز ما يقارب ٣٥مليون لتر شهريا للمولدات فقط، ويضيف قائلا "نحن مسؤولون عن كل بغداد وهذا عمل كبير وواسع سيما ان مجلس المحافظة حول الينا من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ مولدة جديدة لم تكن مشمولة بالتجهيز، وفي خضم هذا العمل المتشعب قد تحدث بعض الأخطاء او الخروقات".

بعض أصحاب المولدات يشكون من عدم تجهيزهم بالحصة المقررة رغم انهم مشمولون بالزيادة، وفي هذا الصدد يشير "الموسوي" بقوله "هناك ضوابط في تجهيز مادة الكاز، في مولدات دوائر الدولة في الموقع الواحد نجهز لحد سعة ١٠٠٠ (كي في) ونعطي الوقود على هذا الحساب، ولكن الدوائر الأهلية فأننا نقوم بتجهيزها الى حد ٥٠٠ (كي في)، اما الصنف الآخر وهي المولدات التي تجهز المواطنين فهي مفتوحة دون ضوابط". ويضيف "الموسوي" عند اصحاب المولدات دفاتر خاصة بالتجهيز ولا تكتب فيها الزيادات في الحصة، بل تسجل فيها الحصة المقررة عند ساعة الكشف، يعني حين كانت ١٣ لتراً لل (كي في) الواحد ولان الزيادة مؤقتة في حالات استثنائية لذلك لا نذكر الزيادات في الدفتر". وهذا يوضح إشارة بعض اصحاب المولدات في ان دفاترهم تشير الى الحصة القديمة من دون ان يذكروا الزيادة فيها، حيث يعتقد البعض انها من ضمن قضايا السرقة والتلاعب بالمستمسكات الرسمية.

وفيما يخص الطوابير والإشكاليات في التجهيز يؤكد "الموسوي" ان هناك مشاكل في المستخرج او المستمسكات والوثائق، وقد يحدث بعض العطلات والتلكؤات في بعض المحطات قد تسبب طوابير، خصوصا ان عملية النقل ليست سهلة وتتطلب أموراً فنية بسبب عملية النقل والتحميل تتطلب وقتا".

وحول شكوى بعض المواطنين من صعوبة استخراج الدفاتر الخاصة بالحصول على الوقود والتأخر في خروج لجان الكشف يقول "الموسوي"، "لدينا نوعان من الإجازات، هناك إجازات جديدة وأخرى تجديد، التجديد قد يتأخر لكن الحصة مضمونة ومتواصلة، لكن الإجازات الجديدة يمكن ان تتأخر لأسباب كثرة المولدات" ويعتقد "الموسوي" أن تأخر الكشف لعشرة ايام لن يكون وقتا طويلا!، ويشير الى ان المولدات التي تأتي من مجلس المحافظة قد أكملوا الكشف عليها،وهي مولدات جديدة تصل الى ١٤٠٠ مولدة إضافة الى أجازات التجديد.

ويؤكد ان مجلس المحافظة يعطل بعض الإجراءات في أعطاء أجازات تجهيز لأننا وحسب قوله "طلبنا من مجلس المحافظة إعطاءنا صحة صدور حول معاملات المواطنين التي تروج لأخذ حصة من الوقود، لأننا نتخوف من ان المستمسكات تكون مزورة".